البروفيسور محمد هاملي
أستاذ القانون العام
المركز الجامعي بمغنية

الوافي في القانون الدّستوري والمؤسّسات السّياسيّة

الكتاب الثّاني
النّظريّة العامّة للدّستور

دار الأمة
للطبع والنشر والتوزيع
Edition EL AMMA

Scanné avec CamScanner

فهرس المحتويات

المبحث الأول: مصادر القانون الدستوري 9

المطلب الأول: المصادر الرسمية للقانون الدستوري 10

الفرع الأول: المصادر الرسمية للقاعدة الدستورية في الدول ذات الدساتير غير المدونة 10

البند الأول: القواعد الدستورية العرفية (العرف الدستوري)..... 11

البند الثاني: القواعد الدستورية المدوّنة في وثائق رسمية 17

الفرع الثاني: المصادر الرسمية للقاعدة الدستورية في الدول ذات الدساتير المكتوبة 19

البند الأول: القواعد الدينية 19

البند الثاني: الوثيقة الدستورية 25

البند الثالث: الإعلانات ومقدمات الدساتير والمواثيق الوطنية 27

البند الرابع: المبادئ -بما فيها العامة- ذات القيمة الدستورية..... 46

البند الخامس: القوانين العضوية(Les lois organiques) 52

البند السادس: العرف الدستوري 58

البند السابع: القواعد الدستورية ضمن القوانين العادية 65

البند الثامن: اللوائح (التنظيمات) 67

المطلب الثاني: المصادر التفسيرية للقاعدة الدستورية 72

الفرع الأول: القضاء (La jurisprudence) 73

الفرع الثاني: الفقه (La doctrine) 77

Scanné avec CamScanner

المبحث الثاني: نشأة الدساتير 80
المطلب الأول: الأساليب غير الديمقراطية لنشأة الدساتير 81
الفرع الأول: أسلوب المنحة في وضع الدساتير "L'octroi" 82
الفرع الثاني: أسلوب العقد في وضع الدساتير (Le pacte) 84
المطلب الثاني: الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير 86
الفرع الأول: أسلوب الجمعية التأسيسية 86
الفرع الثاني: الاستفتاء الدستوري 92
المبحث الثالث: أنواع الدساتير 97
المطلب الأول: الدستور المدوّن والدستور غير المدوّن (أو العرفي) 97
المطلب الثاني: الدستور الجامد والدستور المرن 102
المطلب الثالث: الدستور القانون والدستور البرنامج 108
المطلب الرابع: الدستور الموجز والدستور المفصّل 109
المطلب الخامس: أنواع الدساتير من حيث صيرورتها 112
المبحث الرابع: مبدأ سمو الدستور 115
المطلب الأول: السمو الموضوعي لنصوص الدستور 116
الفرع الأول: مضمون السمو الموضوعي للدستور 116
الفرع الثاني: النتائج المترتبة عن السمو الموضوعي للدستور 121
المطلب الثاني: السمو الشكلي للدستور 124
الفرع الأول: مضمون السمو الشكلي للدستور 124
الفرع الثاني: النتائج المترتبة عن السمو الشكلي للدستور 126
المبحث الخامس: تعديل الدساتير 129

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول: اختصاص تعديل الدستور 130
المطلب الثاني: موقف الدساتير الجزائرية من إجراءات تعديل الدستور 136
الفرع الأول: موقف دستور سنة 1963 من إجراءات مراجعته 137
الفرع الثاني: موقف دستور سنة 1976 من إجراءات تعديله 138
الفرع الثالث: موقف دستور سنة 1989 من إجراءات تعديله 141
الفرع الرابع: موقف دستور سنة 1996 من إجراءات تعديله 143
المطلب الثالث: نطاق تعديل الدستور 148
الفرع الأول: النطاق الزمني لتعديل الدستور 148
الفرع الثاني: النطاق الموضوعي لتعديل الدستور 157
المبحث السادس: تعطيل الدساتير 166
المطلب الأول: مدلول تعطيل الدساتير وبيان أشكاله 166
الفرع الأول: مدلول تعطيل الدستور 166
الفرع الثاني: أشكال تعطيل (تعليق) الدستور 167
البند الأول: أشكال تعطيل الدستور من زاوية المشروعية 167
البند الثاني: أشكال تعطيل الدستور من زاوية المدى 169
المطلب الثاني: تميز تعطيل الدستور عن تعديله 171
المبحث السابع: نهاية الدساتير 172
المطلب الأول: الأساليب العادية لإنهاء الدساتير 173
المطلب الثاني: الأساليب غير العادية (الثورية) لإنهاء الدساتير 176
الفرع الأول: تعريف الثورة وتميزها عن بعض المصطلحات المشابهة 176

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: أنواع الثورات في الفكر السياسي (الثورة الشاملة، والثورة الجزئية والثورة المضادة) 180
الفرع الثالث: شرعية الثورة 181
البند الأول: الرأي القائل بعدم شرعية الثورة 182
البند الثاني: الرأي القائل بشرعية الثورة 183
الفرع الرابع: النتائج المتمخضة عن الثورة 184
البند الأول: النتائج السياسية للثورة 184
البند الثاني: النتائج القانونية للثورة 185
المبحث الثامن: الرقابة على دستورية القوانين 193
المطلب الأول: أنواع الرقابة على دستورية القوانين 196
الفرع الأول: الرقابة السياسية على دستورية القوانين 196
البند الأول: الرقابة على دستورية القوانين بواسطة مجلس دستوري .. 197
البند الثاني: الرقابة على دستورية القوانين بواسطة هيئة نيابية 206
الفرع الثاني: الرقابة القضائية على دستورية القوانين 210
البند الأول: الرقابة على دستورية القوانين عن طريق الدعوى الأصلية 211
البند الثاني: الرقابة على دستورية القوانين عن طريق الدفع 214
البند الثالث: الرقابة على دستورية القوانين بطريق الأوامر القضائية (أوامر المنع) 223
البند الرابع: الرقابة على دستورية القوانين بطريق الحكم التقريري 225
الفرع الثالث: موقف الدساتير المعاصرة من مسألة الرقابة على دستورية القوانين 226

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني: موقف المؤسّس الدستوري الجزائري من مسألة الرقابة على دستورية القوانين 228
الفرع الأول: الرقابة على دستورية القوانين في ضوء دستور سنة 1963.. 228
الفرع الثاني :موقف المؤسس الدستوري من مسألة الرقابة على دستورية القوانين في ضوء دستور سنة 1976 231
الفرع الثالث :الرقابة على دستورية القوانين في ضوء دستور سنة 1989 232
البند الأول: تشكيل المجلس الدستوري في ظل دستور سنة 1989. 233
البند الثاني: إختصاصات المجلس الدستوري في ظل دستور سنة 1989 234
البند الثالث: إجراءات الرقابة على الدستورية في ظل دستور 1989 235
الفرع الرابع: الرقابة على دستورية القوانين في ضوء دستور سنة 1996 .. 238
البند الأول: تشكيل المجلس الدستوري في ضوء دستور سنة 1996 238
البند الثاني: اختصاصات المجلس الدستوري في ضوء دستور سنة 1996 241
البند الثالث: إجراءات الرقابة الممارسة من قبل المجلس الدستوري في ظل دستور سنة 1996 245
الفرع الخامس: الرقابة على دستورية القوانين في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020 252
البند الأول: تشكيلة المحكمة الدستورية 253
البند الثاني: ضمانات استقلالية المحكمة الدستورية 259

Scanné avec CamScanner

البند الثالث: اختصاصات المحكمة الدستورية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020 261

البند الرابع: إجراءات الرقابة الممارسة من قبل المحكمة الدستورية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020 والنصوص ذات الصلة 271

خاتمة 287

الملاحق 289

قائمة المراجع والمصادر 294

فهرس المحتويات 312

*****

تم بحمد الله وتوفيقه

Scanné avec CamScanner